المجلة العراقية
لبحوث السوق وحماية المستهلك

المجلد (10) العدد (1)
لسنة 2018

الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية في العراق (مقارنة بمؤشرات اقتصادية دولية)

سلام جبار شهاب
استاذ مساعد دكتور، قسم العلوم التطبيقية، الجامعة التكنولوجية، بغداد، العراق salam_shahab@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 2017/4/2 **تاريخ قبول النشر: 2018/2/19**

الخلاصة

هدف البحث في التعرف على واقع الصناعات الغذائية في العراق ، وقد جرت عملية مقارنة الانتاج والاستهلاك المحلي لهذه الصناعات ضمن البيئة الاقتصادية لعينة من الدول، من خلال تتبع مسار عدد من المتغيرات، بغرض استقراء واقع هذه الصناعة من حيث اهميتها على مستوى استهلاك الفرد والقيمة الغذائية، ومن ثم بيان اهميتها على صعيد الاقتصاد الوطني ككل، وحجم ونوع العقبات التي تواجه هذه الصناعة، وبقصد اثبات العلاقة بين المتغيرات فقد تم قياس العلاقة من خلال استخدام الاساليب الكمية والبيانات الرقمية في عملية المقارنة، ولغرض قياس اثر متغير على الاخر ونوع العلاقة بينهما، تم استخدام مناهج الاستدلال والتحليل الوصفي والمقارن، وأوضحت النتائج بان النمو الكبير في حجم السكان في العراق لا يعد المضاعف الاول في ارتفاع استهلاك الغذاء المصنع، انما الى زيادة حصة الفرد من الدخل، وان ارتفاع الدخل لا يسهم في ارتفاع الطلب على الاغذية المصنعة محلياً انما على العكس، ولذلك فان ابرز التوصيات التي تم التوصل لها تتعلق بإصلاح الهيكل الاقتصادي العام بهدف اعادة مفهوم القيمة للانتاج، وتاهيل فرص الابتكار، واحياء البنى التحتية وبالخصوص خطوط النقل.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، الانتاج الغذائي الدولي.

ECONOMIC IMPORTANCE OF FOOD INDUSTRIES IN IRAQ (COMPARED TO INTERNATIONAL ECONOMIC INDICATORS).

Salam Jabbar Shaha,
Assis. Prof. Dr. Department of Applied Sciences, University of Technology, Baghdad, Iraq salam_shahab@yahoo.com.

ABSTRACT

In this paper, a comparison of production and domestic consumption of Iraq's food industries within economic environment of a sample of countries is presented. Tracked by a number of variables, To extrapolate the reality of this industry in terms of its importance to individual consumption and importance on national economy, then, to find size and type of obstacles facing the industry in Iraq. Relationship was measured through use of quantitative methods and digital data in the comparison process. Results showed that the large growth in the size of the population in Iraq is not the first multiplier in the high consumption of processed food, but the increase in the per-capita income. The treatment takes several aspects related to the general economic structure in order to restore the concept of value to production, to rehabilitate the opportunities for innovation.

Keywords: Food Industry, International Food Production.

المقدمة INTRODUCTION:

بمرور الزمن ، بدات ترتفع حصة استهلاك منتجات الصناعات الغذائية من استهلاك الغذاء العام في العالم ، وصار التقدم والتنوع في انتاجها مؤشر لتطور قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والبنى التحتية، وتعبيراً عن ارتفاع مؤشر التغذية السليمة في البلد المنتج لها، ويستهلك انتاج هذا النوع من الصناعة بنسب كبيرة في المجتمعات المتقدمة ويقل الاستهلاك في المجتمعات الاكثر فقراً وتخلفاً. المبيعات السنوية في الاقتصاد العالمي لهذا النوع من الصناعة بلغ مؤخراً 4.5 تريليون دولار، ليشكل انتاجها حلقة تنموية مهمة ذات سلسلة غذائية مرنة قابلة للتغيير، وبالتالي وبفعل هذه المرونة التي تتمتع بها ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع الى 25% من مجمل القيم المضافة الى القطاع الصناعي في بلدان مختلفة من العالم، وبمقارنة الصورة في العراق فان استهلاك الصناعات الغذائية بدء يطغى على استهلاك الغذاء العام في البلاد. وفي حين ان النسبة الاعتيادية للأنفاق على الغذاء في العالم المتقدم لا تتجاوز 7- 13% من مقدار الدخل فان هذه النسبة ترتفع في العراق

لتصل الى 75% من معدل دخل الفرد، وينفق الفرد العراقي 58% من دخله الكلي على شراء الاغذية المصنعة او المعلبة، لذلك، فان دراسة البيئة العراقية يعد ضرورة لمعرفة افاق ومستوى طبيعة هذه الصناعة ومن وجهتين اساسيتين هما حجم الاستهلاك والقدرة على الانتاج، وهذا يتطلب مقارنة اولية لاعتبارات اساسية مع دول حصتها 25% من مبيعات الصناعة الغذائية في العالم وهي الولايات المتحدة، ودول اقليمية تشكل محفزا للمقارنة مثل مصر التي تعاني من عدد كبير من السكان، والاردن، بلد الموارد المحدودة وخصوصا في جانبها الزراعي، ومن الضروري بيان و فحص النمطية والكفاءة في الانتاج المحلي المعتمد على كمية الانتاج الزراعي ونوعه، او مدى توافر التقانة اللازمة للاستثمار في هذه الصناعة، ومدى توفر الايدي العاملة الفنية والماهرة، والبنى التحتية السليمة ومقارنة ذلك بطبيعة ونمطية الاستهلاك في المجتمع العراقي.

ان الدوال والمتغيرات المتداخلة في الصناعة الغذائية من وجهة النظر الاقتصادية على الصعيد الوطني وبصورتها الحالية تعطي انطباعا اولياً عن حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد العراقي، لاننا نفترض ان المزيد من الاستيراد لسد الطلب على الاستهلاك يعني تعريض الاقتصاد الغذائي في العراق للخطر نتيجة لتفاعل متغيرات اخرى منها ازمة الاقتصاد العالمي وارتفاع سعر الغذاء في العالم وانخفاض اسعار النفط وانخفاض الانتاج الزراعي المحلي يقابله ارتفاع حاد في نسب النمو السكاني مع ترهل حجم القوى العاملة من حجم السكان في البلاد دون استثمار، وعليه تتكون هيكلية البحث من المباحث الاتية:

المبحث الاول: منهجية البحث.
المبحث الثاني : التأطير النظري.
المبحث الثالث: واقع الصناعات الغذائية في العراق في بيئة مقارنة.
المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث RESEARCH METHODOLOGY:

اولاً: مشكلة البحث Research Problem

تكمن الاشكالية الحقيقية في البحث بصعوبة التخصيص الدقيق لاستهلاك الفرد العراقي من السلع الغذائية المصنعة، كونها سلع تخضع الى الرغبة في الاستهلاك، لذا فهي تتباين من فرد الى اخر تبعا الى مقدار الدخل، وتنوع الثقافة، والاختلافات الديموغرافية بين الريف والمدينة. لذلك وفي محاولة سبر تلك الاشكالات فانه سيتم تناول الموضوع من خلال توضيح المقصود بالصناعة الغذائية ومنافعها من ناحية السلسلة الغذائية ومقدار تبعيتها للقطاعات الاخرى، وما المتوقع من هذه الصناعة في سد حاجات الانسان وبالتالي نسبتها من الاستهلاك الكلي للغذاء؟ وهل يؤثر ارتفاع الطلب في ارتفاع دخول العاملين بهذه الصناعة؟ وهل لهذه الصناعة علاقة بمتغيرات الاقتصاد المحلي او الدولي؟، وهل ان للنمو السكاني علاقة في تركيبة الاستهلاك من الغذاء المصنع؟، وماهي طبيعة التحديات التي تواجه توطين هذا النوع من الصناعات في العراق، بمعنى هل ان التحديات عرضية ام هيكلية؟.

ثانياً:اهمية البحث Research Importance

تكمن في:

1. تسليط الضوء على دور الصناعات الغذائية في تخفيف البطالة وتحقيق الامن الغذائي ضمن متغيرات البيئة الدولية.
2. بيان مقدار الانكشاف الغذائي ووصوله إلى مستوى المتواليات، وما يتبع ذلك من تعطل لقدرات وامكانات البلاد على حساب قضايا التنمية لان استهلاك الغذاء قضية لا تؤجل.

ثالثاً : هدف البحث Research Objective

التعرف على واقع الصناعات الغذائية في العراق، وتحديد مقدار الاستنزاف الحاصل في الاقتصاد العراقي، والتبعية الحاصلة فيه للمنتج الاجنبي وما يرافق ذلك من في اهمال موضوعة العناصر التي يحتويها الغذاء من خلال الخضوع الى السيطرة النوعية، مقابل تعطل هياكل الانتاجية و تكريس للبطالة المحلية وسوء التغذية وتفشي الامراض ونقص المناعة. ومن ثم بيان التحديات المرتبطة بالصناعات الغذائية في العراق.

رابعاً : حدود البحث Research Limitation

يحاول البحث تناول المشكلة ضمن حدود قياس علاقة استهلاك الصناعات الغذائية بالنمو السكاني وارتفاع مستوى الدخل ومقاربة ذلك ضمن البيئة الاقتصادية الدولية، ولذلك لم يتم التطرق الى موضوع الامن الغذائي او استهلاك الغذاء بشكل عام حتى يتم الفرز الدقيق بين المتغيرات.

خامساً: فرضية البحث Research Hypothesis

ان محدودية وتراجع الاراضي الصالحة للزراعة وموسمية الانتاج وتدهور انتاجية الارض وانعدام التخطيط، فضلا عن النمو السكاني وارتفاع القدرة الشرائية للفرد العراقي، يدفع بصورة كبيرة نحو التوجه الكمي والنوعي في ازدياد واردات العراق من الغذاء وارتفاع مؤشرات الاستيراد بالخصوص، وتواتره بخروج نسبة كبيرة من الدخل القومي إلى الخارج، ويؤشر في ذات الوقت، تعطل كل المفاصل القطاعية المكونة للناتج المحلي الاجمالي كالصناعة والزراعة والخدمات، والبقاء على الصورة اعلاه، يؤدي إلى عجز الاقتصاد العراقي لتلبية حاجته من الغذاء في المستقبل. بالدخول في دوامة الحلقة المفرغة لسد نقص الغذاء.

سادساً: منهج البحث Research Approach

اعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي والاستدلالي بالاستناد على المعطيات والدلالات الاحصائية وعبر التعبيرات البيانية لوصف الظواهر، وهي ادوات اعتمدت بغرض التحقق من الاسئلة البحثية في هذا البحث.

المبحث الثاني: التأطير النظري THEORETICAL FRAMEWORK:

اولاً: تعريف الصناعة الغذائية واهميتها Definition and Importance of Food Industries

الصناعات الغذائية باتت تلعب دورا اساسيا في الاقتصاد العالمي **(Josling, 2002)**، وفي العقود الاخيرة بدات تنمو بشكل هائل وسريع نتيجة للتطور التكنولوجي والتمدن **(FAI, 2016)** والانفتاح العالمي نتيجة العولمة ، فقد شهد العقد الاخير تغيرا كبير في اداء الاستهلاك الغذائي، والثقافة الغذائية للناس بدات تتجه في البحث عن اكثر الاغذية التي توفر كمية من البروتين والسلامة والسمات الصحية والذوقية في الطعام **(Wilkinson, 2004)**، وبفعل الخصائص التي تتمتع بها الصناعات الغذائية كونها اكثر كفاءة في إنتاج وتقديم الأغذية مع المضافات الصحية والتكنولوجية، فقد ساهمت في تحسين الانتاجية في القطاع الزراعي ومكنت هذه الصناعات من التوسع في قطاعات اخرى كقطاع النقل والمواصلات، وبالتالي نمو الدخل. وقد عرفت وكالة ادارة الغذاء والدواء الأمريكية الصناعات الغذائية " بأنها صناعة الأغذية بأكملها - من الزراعة وإنتاج الأغذية والتعبئة والتغليف والتوزيع، إلى التجزئة والمطاعم **(FDA, 2017)**، في حين يعرف البعض هذا النشاط بالمفاهيم النظرية والتطبيقات العملية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات انتاجه وتخزينه وتسويقه وتوزيعه واستهلاكه في مراحله النهائية، اذ يبدأ دور الصناعة الغذائية من تحديد اولويات التصنيع واختيار الموقع إلى التصنيع واضافة المكملات الغذائية (الفيتامينات والبروتينات...) ومن ثم تحديد الكم الإنتاجي وشروط التخزين وانشاء العلامة التجارية وبيان القيمة الغذائية والمحتويات....**(Al-Khair, 2013)**، ومن الناحية الاقتصادية باتت تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، الذ يمكن توضيحه بالاتي: **(Majid, 2011) (Rashid, 2012) (Al-Khair, 2013)**:

1. ايجاد ظروف مثلى لخزن الغذاء، بتحويل المواد الغذائية سريعة التلف الى مواد اكثر ثباتا فيمكن حفظ بعضها عدة ايام او اسابيع والبعض الاخر لبضعة شهور او لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة ، بجعل الغذاء متوفرا طوال السنة.
2. حفظ المواد الاولية عند وقت توفرها إلى وقت تحويلها. من خلال استخدام التكنولوجيا والابتكار.
3. تعمل بعض طرق حفظ الاغذية كالتجفيف على تقليل وزن الغذاء وحجمه مما يسهل ويقلل من نفقات شحنه الى مسافات بعيدة وله فائدة في نقل الغذاء الى مناطق استهلاكه.
4. زيادة القيمة الغذائية للسلع الفقيرة بإضافة الأملاح المعدنية والفيتامينات. من خلال المواصفات العالمية للاغذية الذي يرفع جودة الغذاء. عبر الوظائف الاتية وهي: (وظيفة السلامة الغذائية- وظيفة الحفظ- وظيفة التغذية- وظيفة الملائمة للاستخدام – التنويع مراعاة القدرة الشرائية).
5. تساعد هذه الصناعة في تحسين الحاصلات الزراعية والماشية ، كونها تمتلك خاصية الربط الامامي والخلفي في احداث التنمية، فهي تشجع صناعات اخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة المكائن الخاصة بالتصنيع والمواد الكيماوية الحافظة.
6. الاستغناء عن استيراد اغذية مصنعة من الخارج مما يودي الى توفير النقد للبلد وخاصة العملات الصعبة.
7. تساعد الصناعات الغذائية في تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط اسعارها في مواسم انتاجها بغزارة الى حد ربما لا يشجع على انتاجها. بل انها تترك الباب امامه مفتوحة على الدوام لبيع الكميات الفائضة الى معامل التصنيع وبأثمان مناسبة.
8. خلق فرص عمل وزيادة القاعدة الانتاجية والصناعية وتنمية الطلب المحلي.
9. تقليص فاتورة الاستيرادات الموجه إلى الغذاء، والذي يعني الحفاظ على خروج الأموال الصعبة من البلاد وتحقيق الامن الاستراتيجي الغذائي بتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، واستيعاب الزيادة المرتفعة لسكان البلاد.

ثانياً: البيئة التسويقية الدولية للصناعات الغذائية:

Second: International Marketing Environment for Food Industries

يتلازم في الصناعات الغذائية حجم الابتكار والاضافات التقنية على الوحدة الانتاجية المصنعة، وبما ان التوقعات تشير الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي العالمي في السنوات القادمة، فانه بالمقابل ستشكل الصناعات ذات الكفاءة المعرفية مثل انتاج الاغذية المدارية (على مدار السنة) 20% من هذه الصناعات **(Food for Growing Economy, 2011)**، ويستدل على ذلك بين العامين 2013- 2015، فقد زادت مبيعات الصناعات الغذائية بمقدار 19.7% في البلدان المتقدمة وكانت هذه الزيادة مدفوعة بالاساس من ارتفاع معدل الابتكار في الصناعات الغذائية **(Tanner, 2016)**. ففي الولايات المتحدة لوحدها توفر الابتكارات في الصناعات الغذائية قيمة مضافة سنوية تقدر بـ 164 مليار دولار **(CED, 2017)** وتمثل 11.7% من حجم المبيعات الكلية للصناعة الغذائية والبالغة 1.4 تريليون دولار. على اية حال يبدوا ان نفقات البحوث السنوية في هذا المجال تمتاز بالاستجابة الديناميكية لطلبات المستهلكين، اذ ان ما ينفق على البحث والتطوير على الصناعات الغذائية يبلغ 5.4 مليار دولار في امريكا، وهذه القيمة تشكل 3.3% من حجم القيمة المضافة في الصناعة الغذائية سنوياً.

والامر ينطبق على البلدان المتقدمة وعالية النمو، فـ 20% من الصناعات الغذائية في العالم تسيطر عليها 50 شركة دولية، وتتوزع الاعداد النسبية لهذه الشركات بين: - 41.9% للولايات المتحدة، - 24.6% حصة الشركات العاملة في امريكا اللاتينية ومعظمها امريكية، 24.6% من حصة دول اوربا الغربية، اما النسب المتبقية فتتوزع بين دول اوربا الشرقية ومنطقة اسيا الباسفك **(EuroMonitor, 2009)**.

القدرة المتصاعدة للصناعات الغذائية جعل لها دور في المدلولات الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاد الكلي او الجزئي، كون ان مبيعات التجزئة من الاغذية بلغت 4.5 تريليون دولار سنويا على مستوى العالم **(EuroMonitor, 2015)** ، وان حصة هذه الصناعة بلغت كمتوسط 5% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي و10% من حجم العمالة في البلدان المتقدمة **(CED, 2017)**. نتيجة لذلك، تتباين دول العالم في مقدار الانفاق على الغذاء والانتاج الغذائي تبعا لمقدار حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة، وتبلغ نسبتها كتوسط بحدود 21% من الانتاج الاجمالي للعالم، ولكن هذه النسبة تنخفض في البلدان ذات الدخل المرتفع مثل الولايات المتحدة التي تصل فيها النسبة بين 7-10% من الدخل السنوي **(CED, 2017)**، وفي البلدان عالية النمو كالهند مثلا الى 31% من مقدار دخل الفرد **(Shelly and Kaur, 2015)**، الا ان هذه النسبة تتجاوز 50% في البلدان التي يبلغ مقدار دخل الفرد فيها 5000 دولار سنوياً كالعراق مثلا.

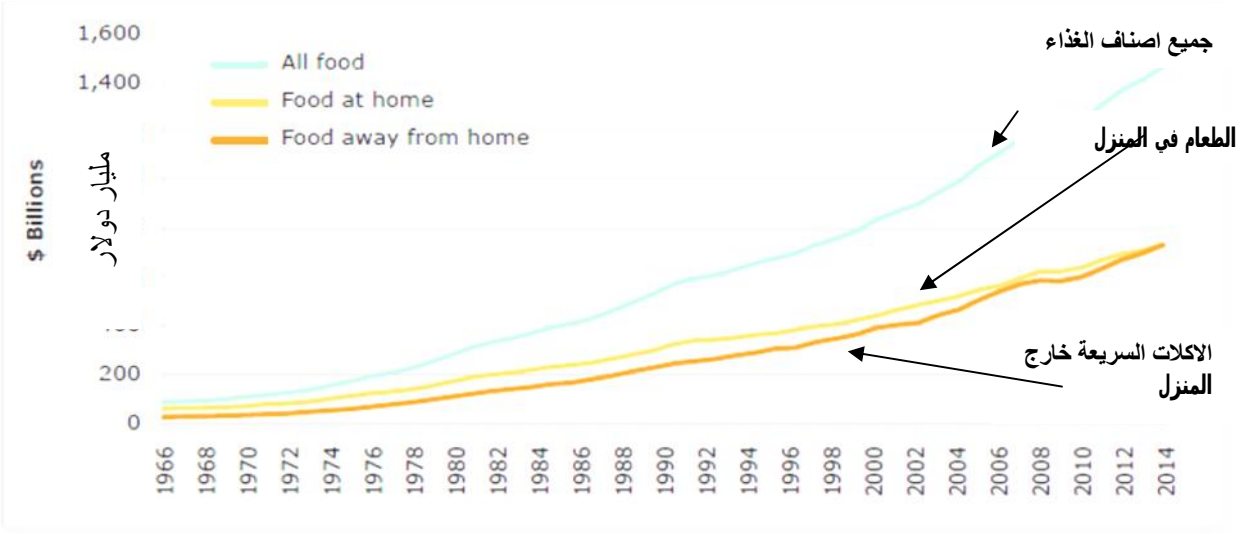

شكل (1) : مؤشر الانفاق على اصناف الغذاء في الولايات المتحدة الامريكية.

ويوصف (الشكل ، 1) اختلاف دوال الاستهلاك الغذائي في الولايات المتحدة للسنوات الخمسين الاخيرة والمصنفة بين استهلاك الغذاء داخل المنزل وخارجه، مع دالة جامعة للاصناف المذكورة انفا مضاف اليها الدوال الاخرى **(CED,2017)**، ويتبين ان الانفاق على الغذاء بمجمله في ارتفاع كبير يرتقي الى حسابات النظرية المالثوسية، اذ بالرغم من ان نسبة الزيادة في السكان بلغت 39.3% بين السنوات 1966- 2014*، اي ان العدد قد تضاعف بحدود النصف، الا ان الانفاق على الغذاء قد تضاعف اكثر من 14 مرة خلال نفس المدة اعلاه، ويمكن ان يفسر من ارتفاع دخل الفرد من الناتج الاجمالي كذلك ارتفاع مؤشرات التشابك والانفتاح التجاري، فضلا عن زيادة عدد السكان والاهتمام بالثقافة الغذائية والصحية. هذا من جهة، اما من الناحية الاخرى فيبدو ان تصنيف اشكال استهلاك الغذاء وادخال التقنيات الحديثة في صناعة الاغذية مع اعتبارات اخرى مثل تقسيم ساعات العمل والبقاء خارج المنزل كلها ساهمت في تفاوت استهلاك الغذاء، اذ نلحظ ان مقدار استهلاك الغذاء خارج المنزل بدا يرتفع على استهلاك الغذاء في المنزل منذ العام 2014، والمعلوم ان معظم الاغذية التي تستهلك خارج المنزل تكون من الاغذاية المصنعة... ان المثال الموضح في (الشكل، 1) يمثل صيغة تنبؤ لطبيعة الطلب على الاستهلاك الغذائي، كون ان 1.4 تريليون من مجموع 4.5 تريليون في العالم تنفقها الولايات المتحدة، اي 33% من استهلاك الغذاء في العالم، وان تعميم نمط الثقافة الرأسمالية سيشجع على خلق هذه المناخات في المجتمعات المحلية لدول العالم وان كان على حساب امتداد فجوة الشروخ والتفاوت في تلك المجتمعات.

* تم الاعتماد على البيانات من مكتب تعداد الولايات المتحدة – البنك الدولي ، متاح على الغوغل كيت.

المبحث الثالث: واقع الصناعات الغذائية الوطنية في بيئة دولية مقارنة

THIRD TOPIC: THE REALITY OF IRAQ'S FOOD INDUSTRIES IN A COMPARATIVE WITH INTERNATIONAL ENVIRONMENT

اولاً: الصناعات الغذائية وقيمتها في الاقتصاد الوطني والسلة الغذائية الوطنية:

First: Food industries value in National Economy and National Food Chain

فرزت التحولات الهيكلية في الاقتصاد العراقي منذ 2003، والتداعيات التي رافقت ذلك التحول من اختلال العلاقة بين الهياكل الاقتصادية والفساد والارهاب وتراكمات الحقب السابقة، جعلت البلاد عاجزة عن تلبية متطلبات الاستهلاك الغذائي لحاجات المجتمع، وتوسعت على اثرها فجوة الامن الغذائي ليصل مؤشر الجوع الى 34.9 % من حجم السكان، وبالرغم من اهمية الصناعة الغذائية كصناعة الالبان وتعليب الفواكه والخضر فانها تتسم بالتخلف وصغر وحداتها الانتاجية، ومن ناحية اخرى فان تلك المصانع تعاني من محددات للوصول الى الحجم الامثل للانتاج بسبب عدم كفاية المواد من السلع الزراعية او النقل والطاقة والتي تؤثر على العملية الانتاجية بشكل مباشر **(RFSAN, 2016)** مجبرة المنشات على ان تعمل في مستوى اقل من طاقاتها الانتاجية، وفي ظل معايير غير اقتصادية وكمثال على ذلك الذي حصل في مصانع السكر في الموصل الذي يعتمد على البنجر السكري ومعامل التعليب في محافظة كربلاء ومعامل صناعة الالبان، واغلب هذه المنشات الصناعية تعمل بتكنولوجيا قديمة ومتخلفة وفي مختلف جوانب العملية الانتاجية كالإنتاج والتعليب والخزن والتسويق والدعاية والاعلان، لذا فان المنتج يمتاز برداءة النوعية وانخفاض قدرته على منافسة السلع المستوردة، كما ان الصناعة هي الاخرى لم تستطع توفير حاجة القطاع الزراعي من المكائن والالات الزراعية الاساسية، مما ادى إلى استمرار استيراد مستلزمات الغذاء الضرورية من خارج البلاد. اذ يستورد العراق اكثر من 80% من حاجاته الغذائية ، على اثرها اشتدت المنافسة على المنتجات المحلية بتراجع الانتاج الحيواني إلى ثلث ما جعل البلاد تستورد معظم الصناعات الغذائية المشتقة، فقد شكلت نسبة استيراد الحليب لعام 2010 بـ (97%) واللحوم (24%) والدجاج (90%) ولحوم الغنم والماعز (8%) **(CSO, 2010)** ، ويعاب هنا على السياسات الحكومية غير الرشيدة والتي عززت من هوة الانتاج الغذائي، اذ تم رفع الدعم عن الثروة الحيوانية في عام 1987 وتم بيع 15 محطة كبيرة ذات استيعاب 3000 -4000 راس ولم يبق منها سوى محطتين هما النصر والاسحاقي. مؤدياً ذلك إلى انخفاض اعدادها من 15.7 مليون راس من الاغنام والماعز والابقار والجاموس في 1989 إلى اقل من 6.5 مليون في تسعينات القرن المنصرم. واذا ما طالعنا مجموع المنشأت الصناعية الغذائية العاملة بالعراق واختبارها بعينة من دول المنطقة فاننا نجد بان العراق يعد من البلدان الضعيفة في الصناعات الغذائية، و (جدول، 1) يوضح اعداد تلك المنشات **(ESCWA, 2012)(ESCWA, 2004)** .

جدول (1): عدد منشات الصناعات الغذائية.

البلد	2000	2001	2002	2008	2010	2012
العراق	200	221	233	*152	3539	259
الأردن	3168	3348	3796	3459	-	-
مصر	4504	4825	5301	<5000	-	-

*** المنشات الكبيرة فقط.**

كذلك يتضح من (الجدول ،1) بان لكل 100 الف نسمة في العراق منشاة واحدة حسب احصاءات 2002، اما في الاردن فان لكل 7952 نسمة منشاة واحدة، ومصر لكل 31205 نسمة منشاة واحدة. كما ان معدل النمو هو الاخر منخفض مقارنة بالعينة على الرغم من تدني عدد المنشات، اذ سجل العراق (16.5%) معدل نمو للسنوات كافة، في حين سجل الاردن ومصر (19.8%) و(17.7%) على التوالي.

G.R.I= (233-200)/200*100=16.5%
G.R.J= (3796-3168)/3168*100=19.8%
G.R.E= (5301-4504)/4504*100=17.7%

ولحجم ونوع المنشاة دوراً في تحديد عدد العاملين فيها، اذ ان المنشات الامريكية المختصة بالصناعة الغذائية تستوعب اكثر من 16 مليون عامل من حجم القوة العاملة والبالغة 160.4 مليون حسب احصاءات 2017 **(LMI, 2017)** اي 10% من حجم العمالة الامريكية، في حين ان النسبة في العراق تكون بحدود 0.47% من حجم القوة العاملة الكلية لسنة 2014 [*]، اما على مستوى الدول الاقليمية كالاردن ومصر، فان النسبة تشكل 2.3% من حجم القوة العاملة في كل من

[*] تم استخراج النسبة من خلال قياس حجم القوة العاملة في الصناعة الغذائية لسنة 2014 وفي المنشات كافة (كبيرة، متوسطة، صغيرة) والبالغ عدد العاملين فيها 40889 فرد، واستخراج نسبته من القوة العاملة الكلية في العراق والبالغة 8686537 لسنة 2014، للمزيد ينظر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي 2014، كذلك :

الاردن، و 1% في مصر. وعلى الرغم من ان العراق يتفوق على الاردن في عدد السكان القادرين على العمل، الا انه سجل تراجعاً مقارنة بعدد القوة العاملة، اما مصر، وبالرغم من الامكانات المحدودة سواء من الناحية المالية او الطبيعية فيها، فقد تفوقت النسبة الى الضعف مقارنة بالوضع في العراق.

ان توجه النظرية الاقتصادية لموضوع الصناعة الغذائية باتت تعدها ركيزة اساسية في مجتمع التنمية، من خلال اعتبارها مصدر ثابت للعمالة التي تتسع بزيادة عدد السكان والطلب على الاستهلاك الغذائي، فضلا عن الامكانية السريعة في الاستجابة للطلب (مرونة الطلب). ويبدو ان هذه المرونة غير متوفرة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية بالعراق، والذي يرجع الى اسباب عدة، واحد ابرز تلك الاسباب هو اهمال الخطط الاقتصادية بالخصوص من 2003 الى اي الاشارة لهذا النوع من الصناعات، مما جعل التراكمات السلبية تتفاعل مع دالة الزمن، محدثة التراجعات الكبيرة في النمو الانتاجي التي تصل في بعض الاحيان الى -28.5% **(Nationmaster, 2009)**، وعلى مر العقود الماضية وبالتحديد منذ 1991 هدرت الطاقات الانتاجية بالعراق في هذا القطاع، اذ انخفض متوسط اجر العامل في الصناعات الغذائية بشكل كبير لتصل كمعدل الى 244 دولار سنويا خلال المدة من 1991-2003 للعامل العراقي، وفي نفس الوقت كان العامل المصري في قطاع الصناعة الغذائية يتقاضى 1297 دولار كاجر سنوي متوسط لنفس المدة، وفي الاردن 3340 دولار للمدة ذاتها **(ESCWA, 2006)**، ويبدوا ان ظروف الحصار الاقتصادي في ذلك الوقت كانت فاعلا رئيساً لانخفاض متوسط اجر العامل العراقي في الصناعات الغذائية. كما ان افاضات الحروب لتلك السنوات اهلكت البنى التحتية لهذا القطاع. وبالرغم من رفع العقوبات الدولية عن العراق بعد 2003 وتاسيس مرحلة تهيئ لانطلاق العمل وفق ميكانزمات السوق، الا ان الارتقاء بنظام الاجور في هذا القطاع لم تكن على قدر ما يملكه العراق من امكانات ومؤهلات اقتصادية كبيرة، اذ ارتفع متوسط اجر العامل العراقي الى 3650 دولار بعد عام 2003، وصار يتقاضى اجراً افضل من العامل المصري والبالغ 1320 دولار وحتى افضل من الاردني 3216 دولار **(Nationmaster, 2009)**، ومع ذلك يبقى ان نشير الى ان ذلك التحسن بمقدار الاجور لم يكن متحصل من النهوض في الصناعات الغذائية وانما ناتج من تحسن ايرادات النفط.

المفارقة تلك اتضحت من خلال مقارنة عرض العمل (اجور العاملين) في هذا القطاع واستهلاك السلع المصنعة في الداخل، فالمعلوم على صعيد الاستهلاك المحلي بان العراق لم يحقق اي تقدم في الصعيد الغذائي على مستوى الشرق الاوسط **(FAO, 2012)**، وتحول تدريجيا إلى اكبر مستورد للغذاء في المنطقة، يرافقه زيادة الطلب على الاغذية رديئة المواصفات وذات العناصر الغذائية ألمعدمة، بل والمسرطنة في بعض الاحيان، والسبب يعود إلى انخفاض اسعارها والبحث السريع عن التربح من قبل التاجر وفساد بعض الاجهزة الرقابية. ويتعزز ذلك في انتشار الامراض الخبيثة، وانعدام الثقافة الغذائية في البلاد، اذ تشير الاحصاءات إلى ان السمنة عند البالغين وصلت إلى (29.4%) ونقص المغذيات في الغذاء بلغت (55.9%) في حين ان هذه النسب لا تتجاوز 20% في دول المنطقة **(FAO, 2012)**. وبتحليل دوال الطلب على السلع الغذائية المصنعة المستوردة لوحظ ازديادها بشكل كبير بعد العام 2003 والى الوقت الحاضر، كون ان اغلب الصناعات الوطنية معطلة، بل وانحسار او انعدام الموارد الزراعية والحيوانية الداعمة لهذه الصناعة، كما ان زيادة دخل الفرد العراقي ساهم بشكل كبير في ذلك، فقد انفق العراق في 2006 مبلغ 15 مليار دولار لاستيراد الغذاء وفي 2007 ارتفع إلى 25 مليار دولار ليصل إلى 35 مليار دولار في 2010. ومعظم ذلك الأنفاق سجل على السلع الغذائية المصنعة. اذ بلغ مجموع ما انفقته البلاد لمدة عشر سنوات قبل 2015 الى 60.3 مليار دولار على السلع الغذائية المصنعة، وتبلغ نسبتها 12.6% من مجموع الاستيرادات الوطنية للمدة ذاتها، في حين لم يسجل الميزان التجاري للعراق اية نسبة تصدير لسلع غذائية مصنعة سوى نسب ضئيلة جداً بلغت مجموعها (0.42%) في 2007 وانخفضت إلى (0.37%) في 2010 **(CSO, 2010) (CSO,2007)**.

ثانياً: الاستجابة للطلب المرتفع يعزز استهلاك الصناعات الغذائية في العراق:

Second: Demand Boosts Food Industries Consumption in Iraq

بديهيا يؤثر حجم السكان في استهلاك الغذاء، وتشير المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، إلى ان اسعار الغذاء قد ارتفعت في العقود الماضية وستستمر في العقود القادمة ايضاً، وهو ناتج من طبيعة العلاقة بين العرض والطلب، فالدواجن ارتفعت اسعارها 14% بين عامي 1989-2000، والالبان 41%، ولحوم البقر 14%، ولحوم الضان 24% لنفس الاعوام على مستوى العالم **(WFO, 1996)**. كما ان التوقعات المستقبلية تشير إلى أنه إذا لم تتغير أنماط الاستهلاك والزراعة فسوف يتطلب ذلك الى رفع الإنتاج الزراعي إلى 60٪ مقارنة بإنتاج سنة 2005 لتلبية احتياجات الغذاء في 2050. في ظل هذه الصورة العالمية، فقد تم وضع العراق ضمن البلدان التي تحتاج الى معونات غذائية خارجية وتم ترميز خارطة البلاد باللون الاحمر الذي يشير الى سوء الوضع الغذائي للسكان من قبل منظمة الاغذية والزراعة العالمية **(FOOD, 2015)**، وحينما ضربت الازمة الاقتصادية العالمية في 2008 العالم، تبين بان اسعار المنتجات الغذائية قد ارتفعت 10% **(IMF, 2016)** كما في (الشكل، 2) ويتوقع ان ترتفع إلى 40% في العقد القادم **(FAO and EOCD, 2012)** .

- World Bank, World Development Indicators, June, 2016

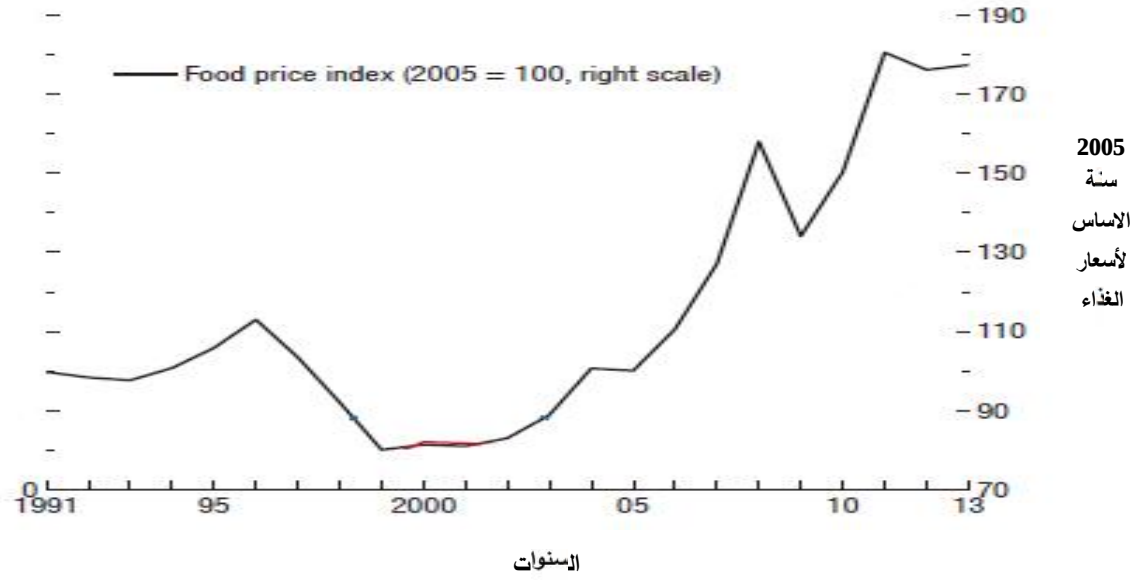

شكل (2): منحنى ارتفاع اسعار الغذاء للأعوام 1991-2013.

وبما ان العراق يعد من اكثر البلدان اعتمادا على الاغذية المستوردة في تلبية متطلباته من الصناعات الغذائية، فان الارتفاع في عدد السكان مقابل اهمال هذا القطاع سيلقي بضلاله في حصول ازمة في العقود القادمة حول امكانية تلبية متطلبات التغذية، فالمعطيات الحالية والتوقعات المستقبلية تتجه نحو تاكيد هذا الافتراض، والزيادة السكانية المفرطة لاتقابلها جهود حقيقية في ادارة هذا القطاع الحيوي، لان الزراعة تتدهور سنوياً بمقدار3% مقابل ضياع فرص التنمية فيها وازدياد اعتماد البلد على الغذاء المستورد. ولو اجرينا مقارنة بين عدد السكان الحالي والمتوقع وبين استيراد الغذاء الحالي والمتوقع نجد باننا امام هوة لا يمكن للريع النفطي ان يجد مخرجاً لها. خاصة اذا علمنا ان هناك توقعات تشير إلى ان عدد سكان العراق سنة 2025 سيكون اكثر من 40 مليون نسمة واكثر من 50 مليون نسمة في عام 2040، وهي نسبة نمو عالية جدا، اذ ترتفع هذه النسب منذ العام 2000 بشكل كبير فبين عامي 2000-2005 كان معدل نمو السكان (2,7%) و2005-2010 سجل معدل النمو (2,9%) ومن 2010- 2015 سجل النمو (3,1%) وبعدها من 2015- 2020 إلى (2,9%) **(ESCWA, 2012)**. وهذه الزيادة من الناحية الاقتصادية تؤدي الى ضعف حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وان نقصان حصة الفرد دون وجود جهود تنموية حقيقية تعني ثبات الناتج المحلي على ماهو عليه كونه محكوم بانتاج وتصدير النفط، في المقابل فان نسبة ما يخصص للاستهلاك الغذائي سيرتفع بوتيرة كبيرة يؤدي الى اهمال جوانب اخرى في حياة الفرد العراقي، كالسكن والصحة والتعليم ... وبالتالي تتفاقم الحلقة السلبية المفرغة للتنمية الشاملة في البلاد.

واذا افترضنا بقاء الحال على ما هو عليه في مجال اعتماد البلاد على الواردات الغذائية المستوردة وبنسبة 80% دون اي تطوير للهياكل الاقتصادية الصناعية الغذائية فان هذا يعني ان ضعف النفقات الحالية سيتم رصدها على السلع الغذائية مع الاخذ بنظر الاعتبار اعتماد العراق وبنسبة (99.3%) من اجمالي صادراته على النفط. وهو ما يدفع باتجاه تغطية نفقات الغذاء من خلال المعونات او الاستدانة من اجل سد فجوة الغذاء مستقبلاً، اذ لو اخذنا 2010 كسنة اساس لعدد السكان واستيراد الغذاء فهذا يعني ان كل مليون نسمة تحتاج البلاد إلى (1.105) مليار دولار، وهذا يعني اننا سنكون بحاجة إلى (92.109) مليار دولار في 2050 لسد الحاجة من الاستيرادات من المنتجات الغذائية:

B.Y = 34.99756/31.672= 1.105 Billion Dollars

Projected Future Expenditures in 2050 = 1.105 × 83.357 = 92.109 Billion Dollars

اما اذا اخذنا بالتوقعات المبينة في تقرير استراتيجية وكالة الغذاء البريطانية لسنة 2015 **(FOOD, 2015)** حول زيادة اسعار الغذاء 60% عن عام 2005 في العالم، فستكون النفقات الكلية المتوقعة 147.374 مليار دولار كنفقات على شراء السلع الغذائية لسد احتياجات حجم سكان العراق حتى عام 2050 **(ArabForum, 2012)** .

ان نسبة انفاق الدخل على الطعام ومقدار الطلب عليه في العراق يعتمد بدرجة كبيرة على مقدار الدخل، ويمكن ان يستدل بالاحصاءات فنسبة 47.8% من مقدار الدخل للاسرة العراقية كان ينفق على الغذاء في 1970، بعدها انخفضت هذه النسبة الى 33.8% في 2011 والذي يعزى الى ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والتقلبات الحاصلة بالاقتصاد

العراقي، واتباع الحكومات سياسة مالية قائمة على تدوير العوائد المالية للنفط في نظام الموازنة السنوية، ما جعل التذبذب في حصة الفرد خاضعة لمتغيرات سعر النفط والقدرة على التصدير او الطلب العالمي على النفط، لان دخل حصة الفرد من الناتج المحلي قد انخفضت بعد انخفاض اسعار النفط في 2014، في حين تنفق الاسرة العراقية كمتوسط شهري على الاغذية والمشروبات 311 دولار امريكي، ويكون نسبة متوسط انفاق الفرد على الاغذية والمشروبات بـ 58.82% **(CSO, 2012)** لسنة 2011.

هذا النمط الاستهلاكي في البلاد والطلب المرتفع على الصناعات الغذائية لم يقابله تحفيز للعجلة الانتاجية في الداخل، وفي (الشكل ،3) يتضح مدى انعزال قطاع الصناعة الغذائية عن التطورات في النمو السكاني، كون ان نسق النمو السكاني لم يتوقف بالزيادة سنوياً بمقدار 3% او يزيد، ولذلك لم تتوافق اعداد منشات الصناعة الغذائية مع تلك الزيادة، والصعود السريع في نمو هذه المنشات الصناعية وخصوصا في 2011 لم يكن كما يتضح من الشكل ناتجاً من الاستجابة لطلب الاستهلاك المرتفع، انما تحقق ذلك نتيجة ارتفاع اسعار النفط **(ESCAW,2009,2012,2013) (WB, 2017) (CSO,2007,2012,2013,2014)**.

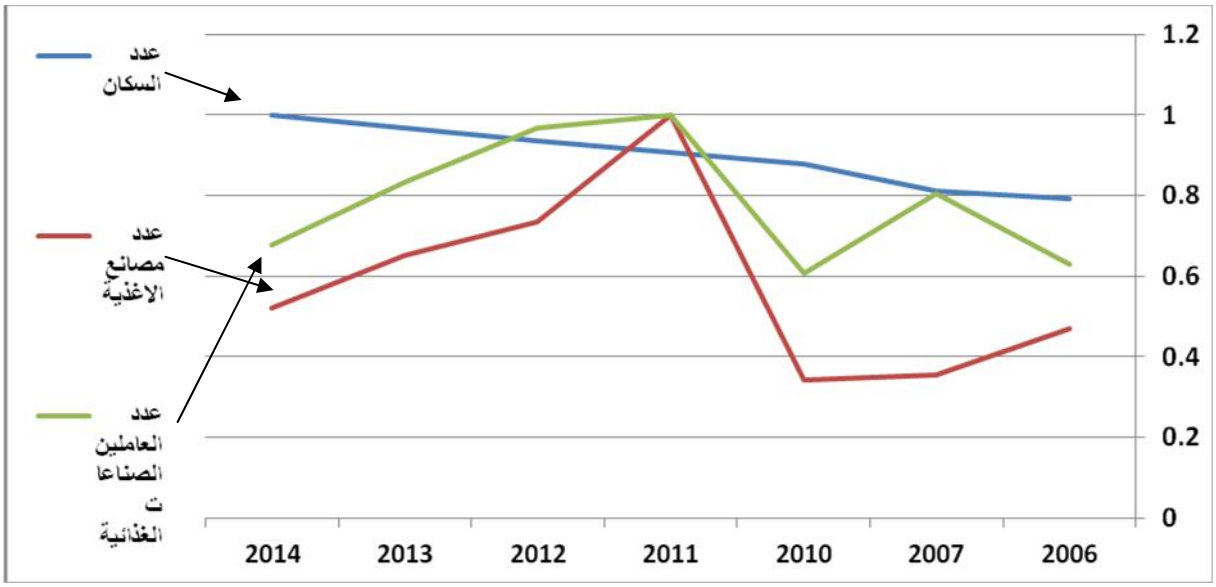

شكل (3): مقارنة التغير السنوي بين متغيرات متداخلة في الصناعة الغذائية في العراق*

* تم توحيد البيانات من خلال اسلوب المعايرة الاحصائية (Normalization)

في هذه السنة واطلاق الحكومة لبرنامج القروض للمشروعات الصغيرة، هذا حفز المعامل الغذائية الصغيرة على النمو لتشكل 78% من مجمل مصانع الغذاء لتلك السنة، وارتفع على اثر ذلك المنشات الغذائية الصناعية الصغيرة والتي يقل عدد العاملين فيها عن 10 عاملين **(CSO, 2012)**. ولذلك لم تدفع تلك الزيادة المرتفعة في اعداد المنشات نحو توظيف كبير في هذا القطاع كون انها مشاريع صغيرة لا تستطيع ان توظف اعداد كبيرة من العاملين.

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي ودوره في الاستهلاك والتشغيل لقطاع الصناعات الغذائية الوطنية

Third: GDP and its role in Consumption and Operations of National Food Industries

علمياً يرتبط نمو الناتج المحلي الاجمالي وزيادة دخل الفرد مع معدل استهلاك الغذاء **(ALPEN, 2017)**، فكلما زاد معدل النمو زاد الطلب والاهتمام بنوعية الغذاء. واتساقاً مع اتجاهات استهلاك الغذاء في العالم صار التوجه نحو الاغذية عالية القيمة مثل اللحم والفواكه ومنتجات الالبان، ومع ان العراق سجل نموا مرتفعا في الناتج المحلي الاجمالي خصوصا في السنوات التي سبقت انهيار اسعار النفط في 2014. فقد اثر هذا الارتفاع في حجوم استهلاك الغذاء (المصنع خاصة)، اذ فارتفعت نسبة الطلب الى 25% في 2011 مقارنة بسنة 2010 **(Agro, 2012)** ، ويتوقع ان تستمر هذه الزيادة على الطلب سنوياً كلما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والذي يترجم بزيادة دخل الفرد.

ولكن هذه الدالة لا تتضح على المستوى العالمي، اذ لا ترتبط الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بارتفاع الطلب على الصناعات الغذائية والتي يفترض ان هذه الزيادة في الدخل تدفع نحو المزيد من الاستهلاك للغذاء، هذه العلاقة غير مترابطة في الآجل وخصوصا في البلدان المتقدمة، لانها تتاثر بدرجة كبيرة بالتطور التقني في القطاعات الاساسية ومقدار

الابتكار في تلك الصناعات، هذا من جانب، ومن جانب اخر فان مقدار الانفاق على الغذاء لا يتجاوز 13% من مقدار دخل الفرد في الدول المتقدمة، وهذا يعني لا وجود لمتلازمة تحد من نوع وشكل الاستهلاك بين النمو او الانكماش في معدلات النمو للدخل، ولكون الانتاج الغذائي متعلق اكثر بنوعية الارض وخصوبتها والقدرة البيولوجية وظروف المناخ ...، فان هذه الدوال لايمكن ان تتوفر ضمن جغرافية متساوية، لان التضاريس متغيرة والدخل متفاوت على مستوى العالم واذا ما نظرنا في (الشكل، 4) فان الصورة ستتضح من جانب ان الحاجة الى استهلاك الغذاء تشكل ضرورة **(ALPEN, 2011)**، فبالرغم من ان الازمة الاقتصادية العالمية حدت من امكانات النمو في كلا العالمين النامي والمتقدم، الا ان انتاج الغذاء استمر على وتيرته وهو الذي يمكن تفسيره بالدعم المقدم من قبل دول المجموعتين من اجل ضمان وتيرة ثابتة للاستهلاك.

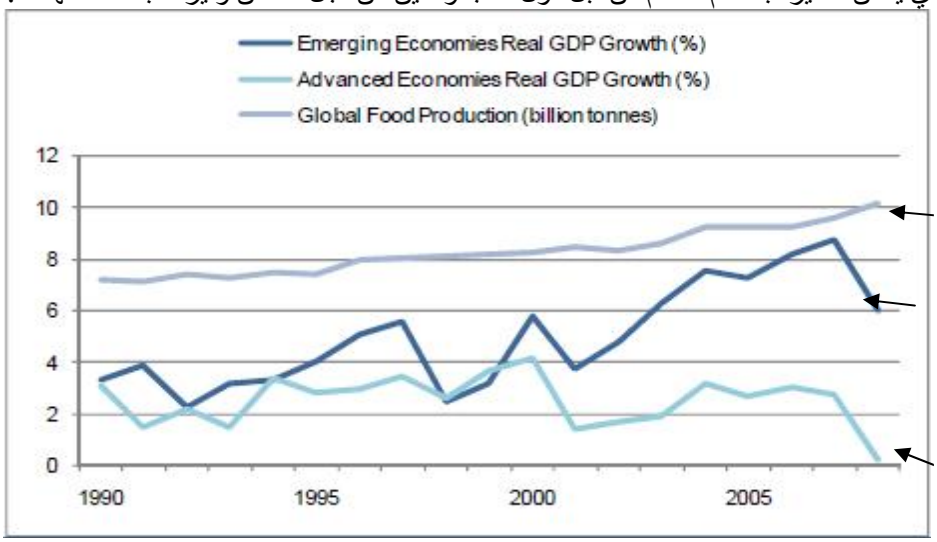

شكل(4): العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو انتاج الغذاء في العالم.

هذه العلاقة او الدالة (العالمية) العامة، لا تنطبق على الخصوصية المحلية في العراق، اذ اي ارتفاع في نمو الناتج المحلي الاجمالي يترتب عليه التزايد المستمر في الاستهلاك، بالرغم من انخفاض نسبة استهلاك الغذاء من دخل الفرد من 37% في 2007 الى 32% في 2012 **(WB, 2012)**، الا ان المال الحقيقي المخصص للاستهلاك شهد ارتفاعا من 146 الف دينار في 2007 الى 247 الف دينار في 2012 اي بنسبة زيادة 41%. هذه العلاقة تطرح التساؤل الاتي: هل ان الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد انعكست في زيادة دخل العاملين في الصناعة الغذائية؟ في (الشكل ،5) تتضح مقدار العلاقة بين ارتفاع دخل الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي ومدى ارتباط ذلك بدخل العاملين في منشات الصناعات الغذائية **(ESCAW,2009,2012,2013)(CSO,2007,2012,2013,2014) (WB, 2017)**، اذ مع ارتباط الاستهلاك في منتوجات الصناعات الغذائية بالدخل وبحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق والتي يفترض ان تشكل حافزاً نحو زيادة مدخولات العاملين في العملية الانتاجية لهذه الصناعات، الا ان الواقع الفعلي يتسم بكون ان العلاقة بين المتغيرين شبه مستقلة، وهو ما يفسر باتجاه سد نقص الطلب المحلي بالمنتج الاجنبي، ولذلك لا يدفع هذا الطلب نحو زيادة التشغيل للمصانع الغذائية المحلية في الداخل، فعلى الرغم من وجود ارتباط مبدئي بين الاجور في كلا المتغيرين، الا انه يلحظ بانهما يتعاكسان في النمو منذ سنة 2013، والذي يمكن تفسيره بالاتي:

- ان الزيادة او النقصان في الدخل لكل من حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي واجور العاملين في الصناعة الغذائية يتأثر بشكل كبير بايرادات مبيعات النفط السنوية، فالزيادة الحاصلة في دخول العاملين في الصناعات الغذائية ناتجة من زيادة رواتب الموظفين الحكوميين، فضلا عن اطلاق الحكومة لقروض المشروعات الصغيرة والتي رفعت من معدلات الدخول للعاملين في القطاع الخاص. والذي لم تتضح في وقتها مشكلة سداد تلك القروض.
- النمو الكبير في المصانع الغذائية التابعة للقطاع الخاص خلال 2011 وفشلها في منافسة الصناعات الاجنبية دفعها الى تخفيض اجور العاملين لديها، كون ان العاملين يصنفون ضمن العمالة غير الماهرة، وتقدر بالعموم نسبة الانخفاض بمقدار 4% **(WFB, 2017)**. وبالمحصلة قاد ذلك الى خلق دوامة تتضح من خلال:

1. المزيد من تراجع الانتاج الغذائي المحلي، خصوصاً مع اهمال الانتاج الغذائي وتراجعه والمنافسة الكبيرة للمنتجات الاجنبية في السوق المحلي. وتراجع نسب الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات المصنعة مثل منتجات الالبان والتي سجلت تراجعا من 65% في 2004 إلى 45.87% في 2010، والزيوت من 17% في 2004 إلى 9% في 2010، واللحوم من 71% في 2004 إلى 31% في 2010 **(Arab, 2011)**.

2. المزيد من الطلب على استهلاك الغذاء بزيادة فجوة الاستهلاك، وبالمقابل انخفاض حصة الفرد من الانتاج الغذائي المحلي والذي وصل معدل نموه إلى (1.65- %) للسنوات الأخيرة **(Arab, 2011)** ، بالرغم من ارتفاع حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي إلى 1.86% للسنوات قبل 2014 **(ESCWA, 2011)**.

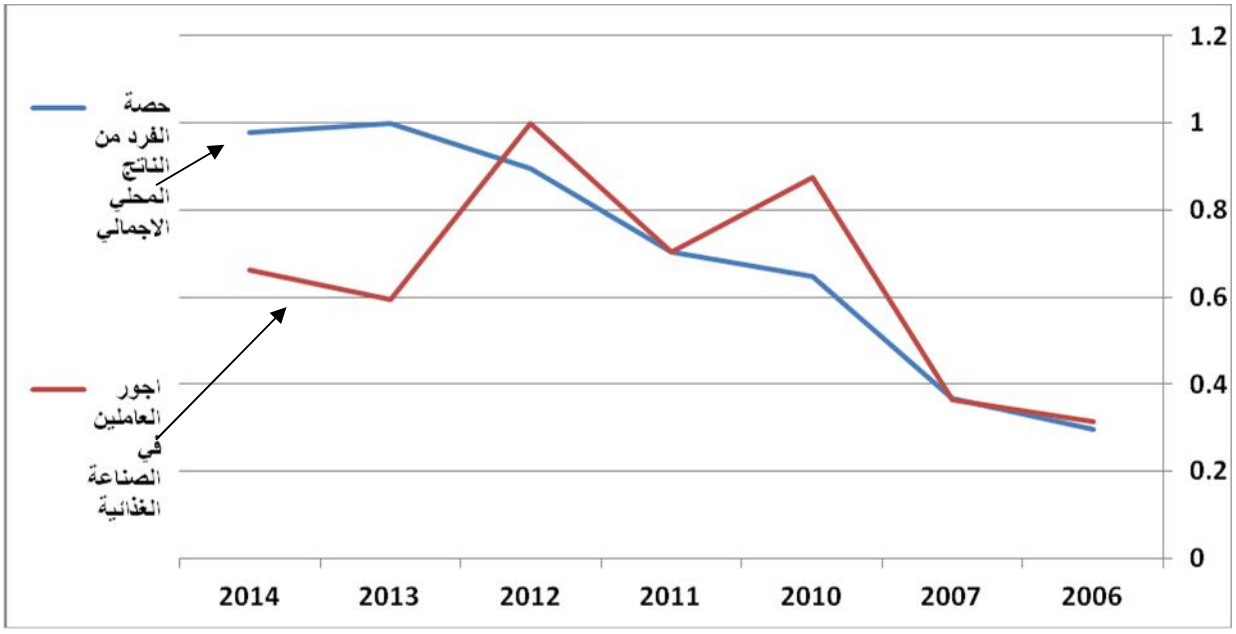

شكل(5): العلاقة بين حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي العراقي وارتفاع اجور العاملين في الصناعات الغذائية *.

* تم توحيد البيانات من خلال اسلوب المعايرة الرياضية (Normalization)

رابعاً: التحديات المرتبطة بالصناعات الغذائية في العراق

Fourth: Challenges Related to Food Industries in Iraq

تبين ان تشغيل مشاريع الصناعات الغذائية يشكل احد المحاور المهمة الدافعة للنمو كونها تسهم في الارتقاء بنوعية الانتاج الزراعي من جهة، وتحسين البنية الصناعية والقدرة على الابتكار من خلال الاضافات النوعية على الغذاء، وتتعزز فرص نجاح الصناعات الغذائية ووحداتها المنبثقة بتوافر شروط التوطين من الناحية الاقتصادية والفنية والمالية، ومع توافر المدخلات المعززة للنجاح، فان هذه الصناعة ستكون قادرة على توفير شروطها وديمومتها، لذلك تؤخذ الدواعم كمدخل اساسي في تفسير نجاح تلك الصناعات، وهذا الدعم قد يكون غير متاح في الوقت الحاضر في البيئة العراقية، كون ان هناك تحديات جمة هي نتاج لهذا التدهور وبالمحصلة تعزز من الاعتمادية على الخارج، لان المنتج الواحد محصلة لتضافر مميزات تنمي سوق تلك الصناعة، وهذه الصناعة قائمة على روابط تبدأ من البيئة الطبيعية وما تدر وتنتهي بذوق المستهلك وثقافته، بمعنى اخر السلسلة تبدأ من الميز المتحققة من وفرة الانتاج الزراعي او الحيواني الى البنى التحتية المتعلقة بخطوط النقل والياتها ثم مدى توافر القدرة على الخزن والحفظ وقدرة الماكنة الانتاجية وادامتها وديمومة عملها بالطاقة الكهربائية او بالوقود ومن ثم كفاءة ادارة البحوث والتطوير في المصانع من خلال التطوير النوعي وقدرة توفير العمالة الفنية الماهرة الى فنون التسويق، ثم طبيعة السياسية النقدية والمالية التي تهيء لمنافسة المنتج االجنبي، على اية حال، يوصف (الشكل،5) بعض الاسس المختصرة كمخطط لتحقيق متطلبات الكفاءة في اركان العملية من مدخلاتها إلى مخرجاتها، ومع تطبيق تلك الاسس النظرية يتبين بان البيئة العراقية كمدخل للانتاج الغذائي ستواجه عقبات جمة منها هيكلية، ومؤسسية، واخرى طبيعية (موسمية) وكما يلي:

1. **الموسمية وتخلف القوى الانتاجية في الفطاع الزراعي:** لم ترتقي حصة الانتاج الزراعي سنوياً في نسبة نموه وحصته من الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع المساحة والقوى العاملة او على اقل تقدير بمقارنة هذا القطاع مع القطاع الزراعي لدول الجوار **(Naoush, 2015)**، نتيجة لعوامل عدة منها عدم وجود خطط طويلة الامد للنهوض به، فضلا عن التصحر وقلة الامطار وازمة المياه، ونقص القدرة البيولوجية للأرض... فقد تراجعت حصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي في السنوات التي تلت عام 2003 بشكل كبير بمقدار 15% لتكون حصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي 7%، الا انها تراجعت من جديد بفعل احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية ووصلت النسبة الى 5.7% في سنة 2016 **(Mundi, 2016)**.والذي يعزى بدرجة كبيرة الى انخفاض الانتاج الزراعي الى نسبة 40% بسبب حالات النزوح من بعض المحافظات

(RFSAN, 2016) ، لذلك لجا العراق الى سد عجزه الزراعي من الاستيرادات، منظمة الفاو اكدت بان التراجع السنوي النسبي في الانتاج الزراعي بلغ (1.1%) من اجمالي الانتاج، ويتوقع إذا ما استمر الحال كما هو ان ترتفع النسبة إلى (3,9%) في السنوات القادمة **(Agro, 2012)**، ولذلك ليس من المجدي اقتصادياً ان يتم استيراد المواد الغذائية اللازمة من خارج البلاد ليتم تصنيعها في الداخل لان تكلفة نقلها ستتضاعف وتؤثر في القيمة الاجمالية للمنتج.

كما ان التوازن في الدخل النقدي للعمالة الزراعية اقل من المعدل الوطني لكل الاعمال الاخرى، لان 25% من الاسر التي تعمل في الزراعة، او الصيد، او تحريج الغابات، او صيد الاسماك، يحصلون اقل من 400 الف دينار في الشهر (حوالي 340 دولار)، وتتكون العائلة الريفية بالعادة من 8 افراد، نصفهم بعمر 15 عاما او اكثر، ويعدون بالغين لغرض العمل، ومعدل الدخل السنوي لهؤلاء المزارعين الفقراء هو حوالي 100 الف دينار شهريا للعامل (حوالي 85 دولار) **(Kantar, 2015)** ، اما الجانب الاخر والاهم من ضمن اشكاليات القطاع الزراعي هو موسمية الانتاج في العراق وهذا يقود الى موسمية عمل المصانع الغذائية لان تكلفة الخزن ستؤثر على قيمة الانتاج والمنافسة.

2. **مشكلة المياه:** هذه الاشكالية باتت تتفاقم في البلاد بسبب التغيرات المناخية واهمال قطاع الري في تنظيم وانشاء قنوات لاستصلاح الاراضي الزراعية منذ عقود، وقيام الدول المتشاركة بنهري دجلة والفرات وخاصة تركيا بحرمان العراق بجزء من حقه في النهرين، وما الت اليه الحروب من انتشار الغوارق واهمال مجاري الانهر وانخفاض 90% من مياه الاهوار، ولذلك يتوقع ان تنخفض مستقبلا حصة الفرد العراقي من المياه للسنوات القادمة من (2387)م^3 للفرد في 2010 إلى (1368)م^3 للفرد في 2030 والى (907)م^3 في 2050 **(Agro, 2012)**.

3. الإنتاج الحيواني والسمكي: الثروة الحيوانية في البلاد لا تسد او تكفي الطلب ألمحلي لذلك يغطى الطلب بالاستيرادات. اما الثروة السمكية فمشكلتها الاساسية تترافق مع ازمة المياه، وانتشار اصناف فتاكة من انواع الاسماك البحرية القادمة من الخليج التي اضعفت قدرة المسطحات المائية على انتاج الثروة السمكية، كل ذلك ساهم في انخفاض مساحة مصائد الاسماك إلى (0,2) مليون هكتار، بينما نجد ان هذه المساحة في بلدان مجاورة او اقليمية تشكل (5,1) مليون هكتار في الامارات و(9,6) مليون هكتار في السعودية و(5,6) مليون هكتار في مصر**(Atlas, 2012)**، لذا لايتوقع مستقبلا ان تعالج هذه الاشكالية بسبب زخم المشاكل، ولتبيان الصورة بشكل ادق حول الحاجة الى اللحوم ومقدار الاستيراد ومقدار الاكتفاء الذاتي بالامكان التوضيح في (جدول ،2) للكميات والنسب حول ذلك **(Retail food, 2013)**.

جدول (2): الانتاج والطلب ومقدار الاكتفاء الذاتي لابرز المنتجات الغذائية للعراق *

المادة	الانتاج السنوي	الطلب السنوي	مقدار الاكتفاء الذاتي
لحم احمر	175000	500000	%35
لحم ابيض	160000	770000	%20
سمك	65000	120000	%54
الحليب	66000	1401274	%5
بيض المائدة	1 (مليون)	4,6 (مليون)	%23

وحدة القياس بالاطنان

4. **البنية التحتية وأزمة الطاقة:** تعيق الطرق الرديئة اي مسعى للتنمية الاقتصادية بالعموم وتزيد الطرق الرديئة من تكلفة نقل المنتجات الزراعية والغذائية بحوالي خمس مرات **(Kantar, 2015)**، فكلما قصرت عملية النقل بين الوحدات الإنتاجية والتسويقية كلما عززت الموقف الاقتصادي للمنتج الغذائي، خاصة ان وسائط النقل لا تتناسب مع حجم السكان ومع نموه السنوي، و تتدهور بناها التحتية سنوياً، وقصور وعدم كفاية الطاقة في توفير احتياجات متطلبات التشغيل في الوحدات الإنتاجية. لان 89% من منشات الصناعة الغذائية لا تملك الطاقة الكهربائية الكافية ولا حتى كفاية في الوقود ومواد التشحيم **(UNIDO, 2009)**.

5. **التوزيع الحضري:** هناك ارتباط بين نوع الوحدة الانتاجية وقربها من مدخلاتها (زراعية- حيوانية-سمكية)، ومن جهة اخرى ترتبط كمية المخرجات مع حاجة السكان من الانتاج الغذائي، وفي الوقت الذي تضعف فيه المدخلات، فان اشكالية دراسة السوق تتفاقم مع تبعثر الوحدات العمرانية او تكدسها دون تخطيط عمراني سليم واحصاء دقيق او حتى الربط الطرقي فيما بينها، لذلك تضعف هنا مقاربة الانتاج من جانب العلاقة بين قرب الوحدة الانتاجية ومراكز المدن، حتى بتحقق انتشار مقبول لمنافذ البيع كما في (الجدول، 3) لان اغلب تلك المراكز لا تقوم على الشروط المعيارية في الانتشار **(WTO, 2013)**.

جدول(3): انتشار مراكز بيع الصناعات الغذائية في المحافظات العراقية باستثناء بغداد.

الموقع	العدد	الموقع	العدد
نينوى	10000	صلاح الدين	3750
البصرة	7700	النجف	3750
ذي قار	5750	واسط	3500
بابل	5000	ديوانية	3500
سليمانية	5500	ميسان	3200
الانبار	4500	دهوك	3200
اربيل	4500	كربلاء	3200
ديالى	4000	السماوة	2250
كركوك	3750	المجموع	69300

6. **تخلف القوى الصناعية:** لا يوجد هنالك احصاء دقيق للمعدات التكنولوجية في الصناعات الغذائية، لذلك لا يمكن التنبؤ في استمرارية المنشات الحالية، لكنها بالمجمل تعاني من ارتفاع تكاليف التعبئة والتغليف لان كثير من اصنافها مستوردة، وقلة الكوادر الفنية وخصوصا الوسطى والاعتماد على الوسائل التكنولوجية البسيطة، وحتى ان توفرت المستلزمات الانتاجية فانها لا تستغل باقصى طاقاتها، هذه العوامل ادت الى ضعف القدرة على الانتاج ومن ثم ارتفاع التكاليف الحدية للانتاج وعدم المقدرة على منافسة المنتجات الاقليمية سواء في داخل البلاد او خارجها والناتج ايضا من عدم الالمام بمواصفات ومعايير الجودة الدولية **(Rashid, 2012) (UNIDO, 2009)**، ورافق ذلك عدم تحقق الحالة الصحية لاستهلاك الفرد العراقي، فلم يتم تامين لكل فرد عراقي خلال السنة الواحدة 10 كغم من اللحوم الحمراء و 16 كغم من اللحوم البيضاء و 6 كغم من السمك و 9 كغم من الدجاج **(Health, 2013)** هذا من الناحية الغذائية، اما من الناحية الاقتصادية فقد انخفضت القيمة المضافة للصناعة التحويلية ومن ضمنها الصناعة الغذائية في العراق الى 1.2 دولار لكل فرد عراقي في حين ان القيمة تلك تصل لى 16.7 دولار في مصر و 13 دولار في الاردن **(AOAD, 2015)**.

7. **مشكلة الاستثمار والتخصيصات المالية:** منذ اقرار قانون رقم 13 لسنة 2006 لم يبادر القطاع الخاص او المستثمر الاجنبي بالاستثمار في هذا القطاع على مستوى مصانع كبيرة تستوعب الف عامل او اكثر، وعلى الرغم من انه تم خلال المدة من اقرار القانون اعلاه وحتى عام 2009 انشاء 285 معمل تابع الى القطاع الخاص صنفت من ضمن المصانع الصغيرة، في حين ان القطاع المختلط لم ينشا سوى 7 معامل والقطاع العام 37 مصنعاً **(UNIDO, 2009)**، وبالرغم من اطلاق الحكومة في ما بعد لقروض المشروعات الانتاجية الا ان تلك القروض لم تكن دافعا لديمومة هذه الصناعات بسبب التعقيدات البيروقراطية الطويلة ونقص المعلومات في السوق الخارجي وعدم اليقين في البيئة الاقتصادية المحلية.

ولا يستبعد المتغير الامني من ضمن الاشكالات في نمو الاستثمار المحلي او الاجنبي على مستوى القطاع الخاص في قطاع الصناعة الغذائية، بحكم شبكية المدخلات والمخرجات في هذه الصناعة وخصوصا بين المناطق الجغرافية، وهو ما يزيد من احتمالات المخاطرة الذي اشرت اليه مؤسسة "Fraser" التي وضعت العراق ضمن التسلسل 135 على مستوى العالم في 2013 في مجال حرية القيام بالاعمال ومن ثم اخرجته من التصنيف ومؤكدة بان الغطاء القانوني والمؤسسي غير كافي لوحده في نمو الاستثمارات في البيئة العراقية **(Heritage, 2017)** .

تعلب المتغيرات الضمنية الاخرى، كالتطور العلمي والتكنولوجي الحديث دور رائد في هذه الصناعة ، فقد احتضن هذا المتغير وبشكل كبير التغيرات الحاصلة في هذا النوع من الصناعات، وصارت الاضافات النوعية على المنتجات تتوقف على مقدار الابتكار والتكنولوجيا المستخدمة، لهذا تسعى الشركات الكبرى الى تعديلات جوهرية في المنتج بمرور الوقت، لان التنافسية الاقتصادية تعتمد على مقدار التحديث في المنتج، واداة تحقيق ذلك مراكز البحوث التطبيقية والصناعية التي تعنى بالصناعات الغذائية، لان تكامل الصناعة يعتمد على التغيير وهو ما يؤهل بتشكيل حلقة داعمة روابط بين المدخلات والمخرجات وكما في (الشكل، 6) فالمورد الزراعي او الحيواني الكبير يعمل على توطين الصناعة ومع اكتمال الحلقات الصناعية الاخرى بالابتكار والبنى التحتية واتباع فنون التعبئة والتغليف فان الطلب للاستهلاك سيرتفع دافعا بذلك القطاعات الرافدة كالزراعي او الحيواني الى مزيد من الانتاج من خلال زيادة الطلب على معامل الصناعات الغذائية ... وهكذا تكتمل دورة المنتج.

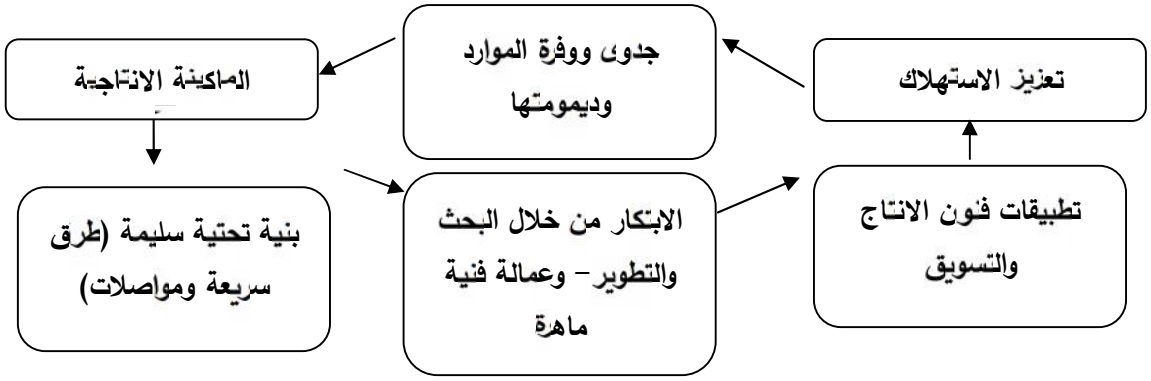

شكل(6): مخطط كفاءة وحدات الصناعة الغذائية في العراق.
المخطط من أعداد الباحث.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات FOURTH TOPIC: CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS

اولاً: الاستنتاجات First: Conclusions

1. يعزز تشابه السلوك العالمي لاستهلاك الفرد من خلال الدعاية توحيد السوق الدولي والتطور التكنولوجي والعلامة الغذائية، ببروز حالة تشابه النمط الاستهلاكي على مستوى العالم.
2. التطورات العالمية وخصوصا في جوانبها الاقتصادية وزيادة ساعات العمل في اي مجتمع تدفع نحو الاستهلاك المرتفع للصناعات الغذائية الجاهزة والاكلات السريعة.
3. متغير الزيادة في الدخل يعد عامل مضاعف في الطلب على الغذاء المصنع اكثر مما يمثله الزيادة في السكان.
4. السلسلة الغذائية الاستهلاكية في العراق تتجه نحو الطلب على السلع الغذائية عالية القيمة الغذائية والناتج من تطور الثقافة الغذائية المحلية.
5. بالرغم من ان العلاقة بين زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العالم تؤثر في الطلب على الصناعات الغذائية وبالتالي الطلب على العمالة وزيادة معدل الكفائة للعاملين والدخل، الا ان هذه الدالة تتغير في العراق، اذ ان الزيادة في حصة الفرد العراقي من الدخل لا تنعكس على زيادة مباشرة بالدخل للعاملين.
6. موسمية الانتاج وتدني دخل العاملين في القطاع الزراعي وارتفاع التكلفة الحدية للانتاج الصناعي ونقص الطاقة والخبرة والكفاءة وتهالك الربط الطرقي يعد اكبر معرقل لتكامل وحدات الصناعة الغذائية في العراق.
7. الاعتماد المتزايد في سد الحاجات الغذائية المحلية بالعموم والغذائية المصنعة بالخصوص على الدول المجاورة و دول اخرى سيولد عقبات جيوبوليتيكية قد يجد من الصعوبة على صانع القرار تداركها مستقبلاً.
8. تنميط الحالة الغذائية للمجتمع العراقي وفق رغبات الموردين سيؤدي الى خلل غذائي بنيوي في المجتمع العراقي يؤثر على المزايا الانتاجية المحلية مستقبلاً وبالتالي على الاقتصاد العراقي بالعموم.
9. لا يستفيد العراق من سوق التجزئة في الصناعات الغذائية بسبب العقبات الادارية والروتينية فضلا عن ارتفاع تكلفة النقل وبالتالي لا يمكن اعادة تصنيع بعض الصناعات في داخل البلاد.
10. فقدان الابتكار في المنتجات الغذائية المحلية يؤدي الى كساد الصناعة الغذائية المحلية وانعدام الطلب عليها . فالمبيعات في هذا القطاع اصبحت تتاثر الى حد كبير بالقيمة الغذائية المضافة .
11. العراق يعاني من تحديات هيكلية وليست عرضية او وقتية في مجال الصناعات الغذائية، ويتطلب التغلب عليها سلسلة زمنية تتخذ مراحل اجرائية لا يقوى عليها القطاع الخاص في تهيئة متطلباتها او شروط علاجها.

ثانياً : التوصيات Second: Recommendations

1. تخطيط العلاقة بين الموارد المتاحة والطلب المحلي مع الموارد البشرية، بتوفير حزمة من القرارات والسماحات المحفزة التي تجذب استثمارات مالية وفنية وطنية واجنبية في هذا القطاع الحيوي، وتكون هذه العلاقة مستجيبة لديناميكية الطلب على الاستهلاك، بتوفير حزمة مالية استثمارية بقيمة 1 مليار دولار لكل سنة وعلى مدار السنوات العشر القادمة.

2. اعادة برمجة وتنظيم الاعانات والقروض المدفوعة للاغراض الزراعية او الصناعية كونها ساهمت الى حد ما في تشوه الهيكل الانتاجي مثل فقدان القيمة لبعض الجوانب الانتاجية او الاجور. كأن تدفع هذه القروض او الاعانات على اساس النمو المركز او النوعي بدلا من تشتيتها على الاصناف المختلفة او ما يسمى بتنويع المحفظة.
3. التركيز على خطوط انتاج محددة او ذات مزايا متأصلة في البيئة المحلية، وخصوصا تلك التي لها علاقة بالانتاج الزراعي او الحيواني الذي يمتاز بديمومته دون الاصناف الموسمية الاخرى، والتي تحتاج الى نسبة تشغيل عمالة مرتفعة ، لغرض تحفيز الطلب على العمالة (صناعة قائمة على الفوائض الزراعية).
4. على الدولة والجهات المعنية ان تتكفل بتوفير الدعم من خلال توفير المصادر المالية لشراء التكنولوجيا المتقدمة، وتدريب العاملين مهنياً على اتقان استخدام التكنولوجيا والابتكار لان هذا القطاع شديد التاثر بالتغيرات التكنولوجية، ومن ثم تطوير اساليب التسويق والعلامة التجارية. كون القطاع الخاص في المرحلة الحالية غير قادر على ريادة هذا الدور. باستثناء الاستثمار الاجنبي المباشر.
5. الاتجاه بالصناعات الغذائية الوطنية نحو الاعتماد التدريجي على التجهيزات الراسمالية الحديثة ، وذلك لتخفيض التكاليف والارتقاء بجودة المنتج.
6. تنفيذ سياسة ضريبية تسمح بتخفيف العبء عن المنشات الصناعية الغذائية خاصة الناشئة منها من جهة ، وتفعيل سياسة حماية المنتج الوطني واتخاذ سياسات تجارية تمنع اغراق المنتج الاجنبي للسوق العراقية.
7. الاهتمام بقضايا الجندرة في التشغيل وبالاخص في المناطق خارج مراكز المدن، لان معدل اجور النساء تنخفض عن الرجال في هذه الصناعة، وان هذا سيعمل على الحد من الفقر عند شريحة النساء، فضلاً عن توفير حزمة من الامتيازات للعاملين من رفع الاجور وزيادة في المزايا العينية والمادية، وتهيئة الحقوق القانونية لهم. لتصل الاجور والامتيازات على اقل تقدير بمستوى الدول المجاورة للعراق.
8. تشجيع انشاء المصانع الصغيرة من قبل القطاع الخاص كونها لا تتطلب بنى تحتية متقدمة ، فضلا عن امكانية هذا النوع بالتوطن قرب الموارد الانتاجية. خاصة اذا علمنا بان السلسلة الغذائية للصناعات الغذائية يمكن ان تتغير بسرعة وهو ما يتيحه هذا النوع من المصانع بمرونة عالية في التعامل مع هكذا تغيرات.
9. تركيز التنسيق في القضايا الغذائية والمشاكل التي تواجهها في العراق بين المراكز البحثية وبأبعادها كافة (الزراعية، والبيطرية، والتقنية والتكنولوجية، والعلمية التطبيقية، والاقتصادية والمالية، والصحية) لتكتمل دائرة المنتج من كل صفاتها.

REFERENCES:

I. Agro, Iraq Food. Erbil, (2012). www.iraqagrofood.com
II. Al-Khair, M. Z. (2012). Food Industry the Expected Alternative Before and After Exhaustion. http://labocolloque5.voila.net/76zkmiloud.pdf
III. ALPEN, Food Industry, ALPEN Capital, 2011.P: 5.
IV. ALPEN, Food Industry, ALPEN Capital, 2017.
V. AOAD, Arab Aricultural Statistics Yearbook, Vol No. 35, 2015.
VI. Arab Organization for Agricultural Development, Annual Report 32, 2011.
VII. ArabForum "Arab Forum" for Environment and Development, Beirut, 2012.
VIII. Atlas, Arab Environmental Footprint, Report of the Arab Forum for Environment and Development, 2012.
IX. CED, Economic Contribution of the Food and Beverage Industry, Committee for Economic Development. USA. 2017. P: 21.
X. CSO "Central Statistical Organization", Ministry of Planning, Iraq, Annual Report 2012.
XI. CSO "Central Statistical Organization", Ministry of Planning, Iraq, Annual Report 2013.
XII. CSO "Central Statistical Organization", Ministry of Planning, Iraq, Annual Report 2014.
XIII. CSO "Central Statistical Organization", Ministry of Planning, Iraq, Annual Report 2007.
XIV. CSO "Central Statistical Organization", Ministry of Planning, Iraq, Annual Report 2010.
XV. ESCWA, National Accounts Study for 2012.
XVI. ESCWA, National Accounts Study for 2013.
XVII. ESCWA, National Accounts Study for year 2009.
XVIII. ESCWA, National Accounts Study for year 2011.
XIX. ESCWA, Statistical Abstract of the Arab Region, 2004, p: vi-1.

XX. ESCWA, Statistical Abstract of the Arab Region, 2012, p: 194.
XXI. Euromonitor International, 2009 , http://www.euromonitor.com/packaged-food
XXII. Euromonitor International, 2015 , http://www.euromonitor.com/packaged-food
XXIII. FAI. The Economic Impact on the Food Industry in Singapore. EXFORD Economics. London. 2016. p: 5.
XXIV. FAO and EOCD, (2012). http:// www. un.org/ arabic/ news/ story. asp? NewsID= 13166#.Uf09ktLwm1w
XXV. FAO, The State of Food and Agriculture in the World, Rome, 2012.
XXVI. FDA, US Food and Drug Administration, 2017, https://www.fda.gov
XXVII. Food for Growing Economy, Queensland University, 2011, USA.
XXVIII. Food Standard Agency Strategy, 2015 -2020, United Kingdom, 2015.
XXIX. Health, Ministry, Nutrition Research Institute, Iraq Republic, 2013, http://www.moh.gov.iq
XXX. Heritage Organization, (2017). Index of Economic Freedom, http://www.heritage.org
XXXI. IMF, World Economic Outlook, 2016, p: 56.
XXXII. Josling, Tim. The Impact of Food Industry Globalization on Agricultural Trade Policy. Stanford University, 2002, USA, p: 309
XXXIII. Kantar, Frank. Political Economy for Iraq, Translate by Mohand Al-Hamdi, Difaf Publishing, Baghdad, 2015.
XXXIV. LMI "Labor market information", USA, (2017). http://www. dlt.ri.gov /lmi/laus/ us/ usadj.htm
XXXV. Majid, Mohamed Abbas. Geographical Analysis of Food Industries in Kut City. Wasit University Journal. Issue 10.
XXXVI. Mundi Index, Iraq GDP, (2016). http://www.indexmundi.com/iraq
XXXVII. Naoush, Sabah. Agriculture Crisis in Iraq, Al Jazeera, (2015). http://www.aljazeera.net
XXXVIII. Nationalmaster, Nation Master Data, (2009). http://www. nationmaster.com/ country-info/profiles/Iraq/Economy
XXXIX. Rashid, Thaer Mahmud. The Reality of the Food Industry in Iraq and Its Future Prospects, Iraq Trade magazine, no 6, 2013, p.p 44-48
XL. Retail Foods Annual 2012, Global Agricultural Information, 2013, P:3.
XLI. RFSAN, The Impact of ISIS on Iraq's Agriculture Sector, Situation Over View, FAO, New York, 2016.
XLII. Shelly and Kaur, Kuldip. Impacts of Food Processing industry on economic growth, FDI and exports of India, Pacific Business Review International, vol: 7, 2015.
XLIII. Tanner, Ron. The State of the Specialty Food Industry. WEBINAR. USA. 2016.
XLIV. UNIDO. Survey of Agro Industries in the Republic of Iraq. Vienna. 2009.
XLV. WB "World Bank", 2017, https://data.albankaldawli.org/country/iraq
XLVI. WB "World Bank", World Development Indicators, June, 2012
XLVII. WFB, IRAQ Market Monitor Report, ECHO, Issue No 3, 2017.
XLVIII. WFO "World Food Organization", World Food Report 1996.
XLIX. Wilkinson, John. The Food Processing Industry, Globalization and Developing Countries, ESA, Rio de Janeiro. 2004. No., 2. p: 185.
L. WTO "World Trade Organization" (2013). http://www.wto.org/